

يناقش النص أربعة أنظمة اقتصادية رئيسية: الرأسمالية، الاشتراكية، المختلط والإسلامي، مع التركيز على دور المالية العامة في كل نظام. يعتمد النظام الرأسمالي على حرية السوق مع تدخل محدود من الدولة، مع التركيز على تحفيز القطاع الخاص عبر ضرائب منخفضة ودعم الاستثمار. تستخدم الدول الرأسمالية، مثل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، سياسات مالية انتقائية مثل خفض الضرائب خلال الأزمات الاقتصادية. بينما يعتمد النظام الاشتراكي على ملكية الدولة لوسائل الإنتاج وتخطيط الاقتصاد بشكل مركزي. تستخدم الدول الاشتراكية جميع الموارد الاقتصادية لتوفير الخدمات الأساسية مجاناً أو بأسعار مدعومة، مع ضرائب تصاعدية لإعادة توزيع الدخل، مثل الاتحاد السوفيتي السابق. النظام المختلط يجمع بين دور الدولة والقطاع الخاص في تنظيم الاقتصاد، مع تقديم الدولة للخدمات الأساسية ودعم الفئات الضعيفة. تهدف سياسات المالية في النظام المختلط إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، كما هو الحال في فرنسا وكندا. النظام الإسلامي يعتمد على الشريعة الإسلامية في تنظيم الاقتصاد والتمويل، مع التركيز على التكافل والعدالة. يُستخدم الزكاة والأوقاف والضرائب المباحة شرعاً كمصدر للتمويل، مع منع الربا واستخدام أدوات مالية إسلامية بديلة مثل الصكوك. مثال على ذلك هو السعودية وماليزيا. يوضح النص أن لكل نظام أهداف وخصائص مالية مميزة، وتوفر المقارنات بين الأنظمة فهماً أعمق لدور المالية العامة في الاقتصاد.